مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي الدوافع والمحددات
اسم الكاتب: م.م. صفاء حسين علي الجبوري، م.م. آمال وهاب عبد الله العنبكي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/494
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:27 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي
الدوافع والمحددات

م. م. صفاء حسين علي الجبوري
جامعة كركوك
كلية القانون

م. م. آمال وهاب عبد الله العنبكي
جامعة كركوك
كلية القانون

ABSTRCT

India is a candidate to become superpower in the coming decades its population of one billion and one hundred million people are for times the population of the united stat of America, making it the second largest country in Asia and the world, as well as the second largest military force in Asia and the forth largest military force in the world after the united states, Russia, china, India has been suffering for decades which some have called the slow rate of economic growth which was estimated at one or two percent, however, that this has changed over the years and India began to adopt the successful policies begun by the opening up and development of the India economic growth than those from Asia countries in the millet forestry sphere, India has started updating its military the rough in creased levels of military expenditure of the India armies which is one of the largest armies in the world with a population of the India army about 1,3 million people which is scolose the size of the us millitarys most powerful army in the world.

Have height enened the importance of the Arabian gulf region for India which is paid to link the security of the gulf arab hational security of the indiah especially since the region has. Become a kay source to meet the surgin oil to India at both current and future on the basis of the above goes out the content of this study was to try to search in moving India.

Towards Arabian gulf regiom which is now is within the cirde of the vital interests of national security.

India is seeking to perpetuate their economic growth and achieveits strategic objectives of becoming amajor force on agreater role in international affairs in manner consistent with the size of the force Indian growing in coming decades.

المخلص:

بدأت الهند صعودا سريعا كقوة إقليمية وعالمية رئيسة من خلال اقتصاد ضخم وسريع النمو وأعداد هائلة من السكان ومنافسة متسارعة في الأسواق العالمية ونفوذ دبلوماسي اتسع مداه فقد أصبحت الهند واحدة من الدول المرجحة للتفوق داخل ميزان القوى الدولي إذ تعمل الهند على بناء ترسانة عسكرية كبيرة بأسلحة تقليدية ونووية كما أنها شرعت بتنفيذ بناء اكبر أسطول بحري في المنطقة قد يضاهي الأسطول البحري الأمريكي في حجمه وتأثيره ، وفي السنوات القادمة سوف تمتلك الفرصة للتأثير في مجمل الشؤون الدولية لما أخذت تتوافر عليه من قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية متنامية فقد سعت الهند وما زالت تسعى لان تحصل على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي لتكتسب نفوذا سياسيا اكبر وقد كان لامتلاكها للسلاح النووي ودخولها في النادي النووي الدولي قد جعل منها قوة نووية وعسكرية كبيرة ستحتل مكانة متفوقة في العقود القادمة.

لقد أصبحت الهند من الدول المستهلكة للنفط وبشكل كبير يتماشى مع حجم النمو الاقتصادي الحاصل فيها والى الحد الذي وضعها في المرتبة الخامسة عالميا وأصبحت منطقة الخليج العربي تزود الهند بثلثي احتياجاتها النفطية وبالتالي أصبحت تلك المنطقة تحظى بأهمية خاصة لدى الحكومات الهندية المتعاقبة إلى الحد الذي دفعها لربط أمنها القومي بأمن الخليج العربي ، كما تمثل العمالة الهندية في دول الخليج العربي دافعا مهما لتطوير العلاقات العربية الهندية لاسيما وان تلك العمالة تمثل مصدر مهم للفائدة الاقتصادية في توفير العملة الصعبة للدولة الهندية التي تسعى لديمومة نموها الاقتصادي القائم.

لقد تصاعدت أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للهند وهو ما دفعها إلى ربط امن منطقة الخليج العربي بالأمن القومي الهندي لاسيما وان المنطقة أصبحت تعد المصدر الرئيسي لتلبية الاحتياجات النفطية المتنامية للهند في المرحلتين الراهنة والمقبلة واستنادا لما تقدم ينصرف مضمون هذه الدراسة إلى محاولة البحث في التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي التي باتت تعد ضمن دائرة المصالح الحيوية للأمن القومي الهندي لاسيما وان الهند تسعى لديمومة نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في التحول إلى قوة كبرى تمارس دورا اكبر في الشؤون الدولية بشكل ينسجم مع حجم القوة الهندية المتنامية في العقود المقبلة.

المقدمة:

تشهد الهند نموا اقتصاديا متسارعا فقد حققت خلال السنوات العشر الأخيرة الماضية معدل نمو اقتصادي مرتفع وصل إلى حوالي (7-8 ٪) ,وتعد الهند من الدول المرشحة لأن تصبح قوة عظمى في العقود القادمة فسكانها البالغ

تعدادهم مليار ومائة مليون نسمة هم أربعة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلها ثاني اكبر دولة في آسيا ,والعالم كله وكذلك ثاني أكبر قوة عسكرية في آسيا ورابع أكبر قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين ، وقد ظلت الهند تعاني عقودا من الزمن مما أسماه البعض بالمعدل البطيء للنمو الاقتصادي الذي كان يقدر بواحد أو اثنين بالمائة بيد أن ذلك قد تغير في السنين الماضية وبدأت الهند تتبنى سياسات ناجحة فشرعت في الانفتاح على الخارج وتطوير الاقتصاد الهندي بالشكل الذي جعل منه يحقق أرقاما مرتفعة للنمو الاقتصادي تتجاوز مثيلاتها من الدول الآسيوية وفي المجال العسكري شرعت الهند بتحديث قواتها العسكرية من خلال زيادة مستويات حجم الإنفاق العسكري للجيش الهندي والذي يعد واحدا من أكبر الجيوش في العالم إذ يبلغ تعداد الجيش الهندي حوالي 1،3 مليون فرد وهو بذلك يقترب من حجم الجيش الأمريكي الذي يعد أقوى جيش في العالم [1].

كما تسعى الهند لأن تصبح قوة اقتصادية كبرى فقد أصبحت تمتلك ثالث أكبر اقتصاد آسيوي ويتوقع أن تشهد الهند نموا اقتصاديا يتراوح بين (8–10) بالمائة في المدى المنظور بيد أنها تحاول الحصول على إمدادات كبيرة من النفط من خارج أراضيها إذ إن الهند تمتلك مصادر محدودة من النفط كما أن إنتاجها النفطي قليل ولا يلبي احتياجاتها المتزايدة من الطاقة وعلى الرغم من محاولاتها المستمرة في العثور على النفط في أراضيها إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر في تلك العملية إذ إن النفط المتوافر في الهند لم يتمكن من تلبية ثلث احتياجاتها المتنامية وتعتمد الهند على المصادر الخارجية لتزويدها بالنفط بدرجة كبيرة إذ تغطي الواردات النفطية من الخارج نحو (70٪) من مجموع استهلاكها للنفط التي تصل إلى نحو 80 مليون طن في السنة[2].

وتحتل منطقة الخليج العربي أهمية خاصة بالنسبة للهند إذ تحتوي تلك المنطقة على كميات هائلة من المواد الهيدروكربونية وتعد الأغنى بالثروات الهيدروكربونية في العالم إذ تضم 740 مليار برميل من النفط أي ما نسبته حوالي (65٪) من احتياطيات النفط الخام المثبتة في العالم ، وفيما يتعلق بالإمداد تنتج المنطقة حاليا نحو 25 مليون برميل يوميا بما في ذلك النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي وهذا لا يشكل سوى (30٪) من إنتاج النفط الخام عالميا كما تضم منطقة الخليج العربي أضخم تجمع للغاز الطبيعي في العالم وتقدر احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة حاليا حوالي 72 تريليون متر مكعب أي ما يعادل (40٪) من احتياطيات العالم الإجمالية وقد بلغ متوسط الإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي 400 مليار متر مكعب أي ما يعادل (10٪) من الإنتاج الإجمالي العالمي[3].

تمر الهند اليوم بمرحلة مهمة في تاريخها وتتمثل تلك المرحلة فيما أطلق عليه البعض تسمية سباق الأفيال في الشرق الأوسط حيث تجتمع الهند والصين على هدف أساسي وهو الحاجة الماسة والمستمرة إلى النفط كونه مصدر طاقة ضرورية للنهضة والاستقرار في كل منهما وسيتجلى إبداع الدولتين في المرحلة القادمة في الوسائل والأساليب التي سيستخدمها كل منهما لتأمين هذه الاحتياجات من الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص حيث تنضم كل من الهند والصين في السباق على النفط والأسواق والأمن في تلك المنطقة الحيوية من العالم[4].

إن حاجة الهند إلى موارد الطاقة تنمو مع وتيرة التطور الاقتصادي فيها وإصرارها على تحسين مستوى معيشة مواطنيها والذي يتناسب مباشرة مع معدلات استهلاك الفرد من الطاقة وبالاستناد.

إلى هذا المعيار فمن المتوقع أن تكون متطلبات الهند من الطاقة على مدى العقدين القادمين كبيرة جدا على الرغم من أن معدلات استهلاك الفرد للطاقة فيها ستكون أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة ، إن تحول الهند نحو الإصلاح الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين والانفتاح التدريجي للاقتصاد والأسواق الذي أدى إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي قد أسهم بشكل فاعل في جعل البلاد قوة اقتصادية وسياسية كبيرة.

لقد أصبحت الهند من القوى الدولية الصاعدة بيد أن ذلك لا يعني أنها ستخلو من أوجه الضعف لاسيما إذا أدركنا بأن الهند بلد فيه مئات الملايين من المواطنين الأميين الذين يعيشون تحت خط الفقر ورغم النمو الاقتصادي السريع سيظل أكثر من نصف مليار هندي في حالة من الفقر المدقع يبلغ إجمالي الناتج القومي الهندي 1،7 تريليون دولار وهو يعد اقل من نصف إجمالي الناتج القومي الصيني وما يقارب 20٪ من الناتج القومي الأمريكي[5].

لقد تصاعدت أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للهند وهو ما دفعها إلى ربط امن منطقة الخليج العربي بالأمن القومي الهندي لاسيما وأن المنطقة أصبحت تعد المصدر الرئيس لتلبية الاحتياجات النفطية المتنامية للهند في المرحلتين الراهنة والمقبلة واستنادا لما تقدم ينصرف مضمون هذه الدراسة إلى محاولة البحث في التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي التي باتت تعد ضمن دائرة المصالح الحيوية للأمن القومي الهندي لاسيما وأن الهند تسعى لديمومة نموها الاقتصادي وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في التحول إلى قوة كبرى تمارس دورا أكبر في الشؤون الدولية بشكل ينسجم مع حجم القوة الهندية المتنامية في العقود المقبلة.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية علمية مفادها: (إن هناك عملية تصاعد في أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للهند وان هناك ثمة مجموعة من الدوافع والمحددات القائمة ما بين

الهند ودول منطقة الخليج العربي وان هناك علاقة طردية ما بين المصالح الهندية المتنامية والتحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي فكلما زاد حجم تلك المصالح كلما اندفعت الهند بشكل اكبر تجاه دول المنطقة والعكس صحيح أيضا ، أي انه كلما انخفض حجم المصالح الهندية في منطقة الخليج العربي كلما قل اندفاعها نحو دول المنطقة).

من خلال ما تقدم ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية :-

1.ما هي أبرز مقومات القوة الهندية الراهنة ؟

2. ما هي أبرز دوافع التحرك السياسي الهندي تجاه منطقة الخليج العربي ؟

3.ما هي أبرز محددات التحرك السياسي الهندي تجاه منطقة الخليج العربي ؟

4.ما هي الإستراتيجية الهندية تجاه منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

كما سنعمد إلى تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسة نحاول من خلالها إثبات صحة الفرضية العلمية التي تقوم عليها هذه الدراسة وبالشكل الذي يتناسب مع أهمية الموضوع وتقسيماته كما سنقوم باستخدام المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي وبالشكل الذي يخدم هذا البحث.

لقد أصبحت الهند موضوع اهتمام العديد من الباحثين المختصين بالشأن الهندي وذلك للنجاحات المتحققة في النهوض الاقتصادي الهندي وتبني الهند لسياسات مختلفة عما كانت سائدة في المرحلة السابقة بيد أن هناك تقصيرا واضحا لدى الباحثين العرب في دراسة السياسة الخارجية الهندية ومحاولة فهم وتحليل الدور الاستراتيجي الهندي المتوقع في السنين القادمة وفي دراسة أسباب ونتائج النهوض الهندي ومحاولة الاستفادة من التجربة الهندية المعاصرة وفي جذب الهند نحو الدول العربية لتبنيها سياسات تخدم القضايا العربية والمنطقة العربية لذا أصبح موضوع الدراسة ينطوي على أهمية خاصة لاسيما إذا أدركنا بأن الهند من الدول المرشحة لأن تصبح قوة عظمى تمارس تأثيرا متزايدا في الشأن الدولي في المرحلة القادمة.

المبحث الأول

مقومات القوة الهندية

بدأت الهند صعودا سريعا كقوة إقليمية وعالمية رئيسة من خلال اقتصاد ضخم وسريع النمو وأعداد هائلة من السكان ومنافسة متسارعة في الأسواق العالمية ونفوذ دبلوماسي اتسع مداه فقد أصبحت الهند واحدة من الدول المرجحة للتفوق داخل ميزان القوى الدولي إذ تعمل الهند على بناء ترسانة عسكرية كبيرة بأسلحة تقليدية ونووية كما أنها شرعت بتنفيذ بناء أكبر أسطول بحري في المنطقة قد يضاهي الأسطول البحري الأمريكي في حجمه وتأثيره ، وفي السنوات القادمة سوف تمتلك الفرصة للتأثير في مجمل الشؤون الدولية لما أخذت تتوافر عليه من قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية متنامية فقد سعت

الهند وما زالت تسعى لأن تحصل على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي لتكتسب نفوذا سياسيا أكبر لامتلاكها للسلاح النووي ودخولها في النادي النووي الدولي وقد جعل منها قوة نووية وعسكرية كبيرة ستحتل مكانة متفوقة في العقود القادمة لاسيما بعد توقيعها للاتفاقية النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006[6].

كما أن الهند التي تشهد نمو اقتصاديا مستقرا ومتصاعد ستمارس تأثيرا كبيرا في الاقتصاد الدولي في المرحلة المقبلة وتتوقع بعض الدراسات الاقتصادية أن الهند إذا استمرت بمعدلات نموها الاقتصادي الحالية فإن الاقتصاد الهندي سيماثل نظيره الأمريكي في عام 2077 ، بل إن الهند تمتلك الفرصة لأن تصبح قوة عالمية وركيزة أساسية في تشكيل النظام السياسي الدولي في المرحلة القادمة لاسيما وأنها تمتلك القدرة على المنافسة وتحقيق النجاح في معترك الاقتصاد العالمي[7].

سنعمد في هذا المبحث إلى دراسة معطيات القوة الهندية وبجانبيها الاقتصادي والعسكري لما لهما من أهمية خاصة في دعم وتعزيز مكانة الهند في ميزان القوى الدولي في المرحلة المقبلة ومن خلال مطلبين أساسيين وهما :-

المطلب الأول

النمو الاقتصادي الهندي

تؤكد الحركة المتسارعة لتطور الأوضاع العالمية في عصرنا الراهن حقيقة أساسية لم يعد من الممكن تجاهلها وهي استحالة الفصل ما بين السياسة والاقتصاد فالقوة السياسية لا يمكن أن تكون معزولة عن القوة الاقتصادية والعكس صحيح أيضا حيث لا بد من أن يكون هناك قدر من التكامل والتجانس بين عناصر المناعة السياسية لأي دولة من الدول مع مقومات المتانة الاقتصادية المطلوبة لتحقيق أولويات التقدم والتطور الكفيلة ببناء الدول والمجتمعات القادرة على التفاعل والتأثير في الشؤون الدولية[8].

ومن هنا نجد بأن الهند تمثل أبرز الدول الآسيوية التي نجحت في دمج عناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في رفد حركتها السياسية الخارجية تجاه دول العالم المختلفة ، إذ تعد الهند بلدا واسعا حيث يزيد عدد سكانها على 1،1 مليار نسمة ويبلغ معدل النمو السكاني فيها نحو 1،5٪ كما تعد الهند بنظامها السياسي الفدرالي اللبرالي أكبر دولة ديمقراطية في العالم ويتميز اقتصادها بأنه اقتصاد تنافسي وحيوي ومن السمات الأساسية المميزة للهند هي الوحدة الوطنية لسكانها وسط محيط من التنوع الديني واللغوي والاثني وعلى الرغم من أن الهند كانت موطن حضارة عريقة فأنها بلد تغلب عليه صفة الشباب ويمر بعملية تحول معقدة من مجتمع تقليدي وريفي إلى مجتمع صناعي حديث.

ولا تكمن أهمية ارتقاء الاقتصاد الهندي في حداثة عهده وإنما في المسار الخاص الذي

سلكه فبدلا من إتباع الإستراتيجية الآسيوية التقليدية والمتمثلة في تصدير السلع الرخيصة الثمن إلى الغرب التي يعتمد تصنيعها على استخدام أعداد كبيرة من الأيدي العاملة اعتمدت الهند على أسواقها المحلية أكثر من اعتمادها على التصدير وعلى الاستهلاك بدلا من الاستثمار وعلى الخدمات بدلا من التصنيع وأخيرا على الإنتاج باستخدام التقنية المتقدمة بدلا من الاعتماد على الأيدي العاملة القليلة المهارة وكان من نتائج تبني هذه الإستراتيجية أن بقي الاقتصاد الهندي بمأمن من التقلبات الاقتصادية العالمية وأظهر قدرا من الاستقرار لا يقل أهمية عن نسبة توسعه وتطوره[9].

ومنذ عام 1991 اتبعت الهند سياسة تهدف إلى التحرر الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال عملية الإصلاح الاقتصادي التي تلقى دعما قويا من مختلف أطياف الشعب الهندي وقد أدى هذا التحول إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي في البلد إلى أكثر من (6.5٪) خلال العقد 1992–2002 وتسارع معدل النمو ليصل إلى (8٪) عبر السنوات الممتدة بين 2002–2006 وارتفع معدل النمو ليصل إلى (9٪) في عام 2006 وتحاول الهند أن تحافظ على معدل نمو يتراوح بين (8 و10٪) لكي تستطيع رفع القطاعات الفقيرة من المجتمع والتي تكون نحو ربع السكان إلى فوق خط الفقر وتوفير مستوى مقبول من المعيشة للشعب الهندي.

وفي الواقع يزيد حجم الاقتصاد الهندي في الوقت الحاضر على 800 مليار دولار كما أن الهند هي من بين أكثر بلدان العالم من حيث صغر سن سكانها وتعد هذه الميزة السكانية من النقاط الإيجابية ليس فقط بالنسبة للاقتصاد الهندي وحدها وإنما لمصلحة الاقتصاد العالمي بأسره حيث لا تزيد أعمار أكثر من(60٪) من سكان الهند على 30 سنة وتشير التقديرات إلى أن سكان الهند سيكونون عام 2030 ضمن سن العمل أي إن الهند ستكون الدولة الأولى في هذا المجال[10].

فضلا عن ذلك تمتلك الهند ثاني أكبر تجمع من العلماء والمهندسين في العالم إذ يوجد فيها 380 جامعة و11200 كلية و1500 مؤسسة بحثية وفي كل عام ينظم أكثر من 2،5 مليون خريج جامعة إلى قوة العمل ويضم هؤلاء 300 ألف مهندس و150 ألف متخصص في تقنيات المعلومات كما يصل عدد الأطباء والعلماء والماليين ذوي المهن الأخرى الذين يتخرجون سنويا إلى عشرات الآلاف ويتم استخدامهم في مجالس الإدارة العليا في الجامعات والمستشفيات ومرافق البحث والتطوير أو بصفة خبراء ومستشارين في العديد من الشركات.

أضف إلى ما تقدم أصبحت لدى الهند معدلات توفير محلية عالية إذ وصلت إلى (28٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 وفي الوقت الحاضر يصل مجموع احتياطي الهند من العملات الصعبة إلى أكثر من 150 مليار دولار

ووصلت التجارة الخارجية الهندية إلى ما يقرب من 200 مليار دولار ، كما أن القطاع الصناعي الهندي بدا ينمو بمعدل يزيد على (11٪) في حين يسهم قطاع الخدمات بنسبة (54٪) من الناتج القومي الإجمالي للهند على الرغم من أن (65٪) من السكان لا يزالون يعتمدون على الزراعة في معيشتهم[11].

وقد كان لتبني الهند لسياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج من أن تزيد من اندفاع الاستثمارات الأجنبية لداخل أراضيها فقد ازداد تدفق الاستثمارات من 3،45 مليار دولار سنة 2002 إلى 5،34 مليار دولار سنة 2004 (12) ، كما قامت الحكومة الهندية بإنشاء بنية قوية للاقتصاد الهندي عندما شرعت بتطبيق نظام المناطق الاقتصادية الخاصة عام 2005 لتحاكي بذلك التجربة الصينية الناجحة في هذا المضمار ، كما نجحت الهند في زيادة قيمة صادرات الألماس من 25 مليون دولار عام 1996 إلى حوالي 14 مليار دولار عام 2004 كما نجحت في زيادة قيمة صادراتها النسيجية من 11 مليار دولار عام 2001 إلى 50 مليار دولار عام 2010.

لقد استطاعت الهند من إحراز تقدم اقتصادي كبير في وقت قصير وبقدرات محدودة بل إن الاقتصاد الهندي يتميز عن غيره من الدول بأنه اقتصاد يعتمد على ركائز قوية وحقيقية ويمكن تلخيص أبرز الانجازات الهندية بالنقاط الآتية (13):-

1. الهند واحدة من ثلاثة بلدان في العالم قامت ببناء أجهزة الحاسوب العملاقة الخاصة بها .
2. الهند واحدة من ست دول فقط في العالم تتوافر لديها القدرة على أطلاق الأقمار الصناعية .
3. الهند واحدة من سبع دول فقط في العالم قامت بصنع سيارة بصورة محلية مستقلة .
4. توجد لدى الهند اكبر صناعة سينما في العالم.
5. من كل 12 قطعة من الماس تم صقلها في العالم تقوم الهند بصقل 11 قطعة منها .
6. تنتج الهند 50٪ من مجموع الإنتاج العالمي من الشاي .
7. تصنع الهند واحدة من ستة مركبات ذات عجلتين في العالم .
8. تستضيف الهند مراكز البحث والتطوير الخاصة بمائة شركة من مجموع 500 شركة مصنفة عالميا .
9. تقوم الهند بتطوير برمجيات لحوالي 220 شركة من مجموع 500 شركة مصنفة عالميا.

ومن هنا فإن النجاح الاقتصادي الذي تحقق في الهند ليس أمرا جديدا فبعد أن حقق الاقتصاد الهندي نموا بطيئا في العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي السنوية لتبلغ (6٪) خلال الفترة 1980–2002 ثم وصلت إلى (7،5٪) سنويا في الفترة الممتدة بين 2002–2006 وبذلك أصبح الاقتصاد الهندي واحدا من أفضل اقتصاديات العالم اداءا خلال ربع قرن ، كما تضاعفت حجم الطبقة الوسطى إلى أربع أمثالها خلال العقدين

الماضيين إذ أصبحت تضم نحو 250 مليون إنسان ويتخطى (1٪) سنويا من السكان خط الفقر وفي الوقت نفسه انخفض معدل نمو السكان إلى (1،7٪) في الوقت الحاضر بعد أن وصل رقما قياسيا (2،2٪) سنويا قبل ذلك وهو ما أصبح يعني ارتفاع معدل الدخل الفردي من 1178 دولار إلى 3051 دولار منذ عام 1980 بمعيار القوة الشرائية ويعد الاقتصاد الهندي حاليا رابع أكبر اقتصاد في العالم وتشير التوقعات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد الهندي سوف يتقدم على الاقتصاد الياباني ليحتل المرتبة الثالثة عالميا في السنين المقبلة[14].

المطلب الثاني

تنامي القدرات العسكرية

يعد الاقتصاد القوي أحد أهم مقومات نشؤ قوة إقليمية أو عالمية في العالم فمنذ قديم الزمان شكل المرتكز المادي بنية أساسية في سيطرة حضارات وشعوب على دول وشعوب أخرى وتعد الهند من الدول التي عززت نموها الاقتصادي ومحاولاتها لبناء اقتصاد هندي متين وفعال خلال السنوات الأخيرة لتدخل بقوة إلى مصاف الدول الكبرى لاسيما وأنها شرعت بتطوير إمكانياتها العسكرية بشكل غير مسبوق مستندة بذلك لوتيرة النمو الاقتصادي الذي شهدته الهند ولا تزال تشهده لدعم قدراتها العسكرية وللحفاظ على أمنها القومي الذي بدوره أصبح يمتد لخارج حدود أراضيها ،لقد أصبحت الهند قوة عالمية إذ إن الميزانية العسكرية للهند تقترب من 30 مليار دولار سنويا وهي تقترب بذلك مع عدد كبير من ميزانيات الدفاع بما فيها الميزانيات الخاصة بكل من روسيا وألمانيا والمملكة العربية السعودية وايطاليا وكوريا الجنوبية وذلك وفقا للإحصاءات الرسمية الواردة في تقرير الموازنة العسكرية الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن[15].

لقد قامت الهند بشراء طائرات قتالية من طراز أف 16 من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعد هذه الطائرة من الأنواع المحظورة للتصدير إلى دول أخرى إلا بأعداد قليلة جدا وضمن ضمانات مشددة تضعها تحت الإشراف العسكري الأمريكي بيد أن تحسن العلاقات الأمريكية الهندية قد ساهم بشكل كبير في تطوير التعاون العسكري بين الطرفين الهندي والأمريكي ،وفي عام 2007 أعلنت الهند إنها بصدد تنسيق دباباتها محلية الصنع من طراز Arjun واستبدالها بدبابات أخرى وتم الاتفاق مع روسيا على تزويد الهند بألف دبابة روسية من طراز BHISHMA (To 905) قبل حلول عام 2020 كما تسعى الهند إلى تحديث دباباتها Arjun بمعونة روسية وضمن خطة روسية هندية مشتركة لتمتلك الهند عام 2020 أربعين كتيبة دبابات Arjun و (To905 BHISHMA) بعد أن يتم تجهيزها بنظام التحكم في إطلاق النيران وبالكاميرات الحرارية[16].

ويلاحظ بأن الهند قد حرصت على تطوير إمكانياتها العسكرية فقد أعلنت عن خطتها التسليحية لعام 2008 والتي تتضمن إنفاق مبلغ 175 مليون دولار لشراء عدد من الطائرات المسيرة بدون طيار القادرة على الارتفاع إلى مسافات عالية جدا وقطع مسافات طويلة لغرض الاستطلاع طويل المدى إضافة إلى طائرات أخرى مؤهلة ،كما تخطط الهند لشراء المزيد من الطائرات المقاتلة من طراز سوخوي(سو – 30) من روسيا بهدف تعزيز قدراتها القائمة ورفعها وهي تخطط أيضا لشراء طائرات مروحية هجومية من طراز طائرات الاباتشي الأمريكية علاوة على عدد من مروحيات النقل وقد أطلقت الهند مؤخرا غواصة تعمل بالطاقة النووية يتوقع أن تدخل الخدمة بشكل كامل في غضون عاميين ، كما نجحت الهند في عام 2000 من صناعة قمر صناعي هندي وتطوير مركبات الإطلاق المحلية الصنع فقد تم وضع قمر صناعي هندي يزن 2000 كيلوغرام في مداره باستعمال صاروخ هندي حتى إن محرك المرحلة الثانية من مركبة الإطلاق تلك يعد كافيا لدفع صاروخ باليستي عابر للقارات إلى مسافة 8000 كيلومتر[17].

كما استطاعت الهند في أيار 1998 من أجراء سلسلة من التجارب النووية وأعلنت نفسها دولة نووية. أما على صعيد الصواريخ فقد استخدمت الهند منذ وقت طويل برنامجها الفضائي ذا الطابع المدني للحصول على التقنيات المطلوبة من أجل تطوير أنظمة صاروخية باليستية وعلى الصعيد التكتيكي فقد قامت الهند بتطوير ثلاثة أنظمة صاروخية وهي[18]:-

1. بريثفي 1 prithvi ، وهو صاروخ هندي يبلغ مداه 150 كيلومتر ويزن رأسه المتفجر نحو 1000كيلوجرام ويعمل بالوقود السائل وتمكن برمجة الصاروخ بحيث يتبع واحدا من ستة مسارات مختلفة لكي يخفي موقع الإطلاق عن أنظمة الاستطلاع المعادية.
2. بريثفي 2 prithvi ، وهو نظام صاروخي يبلغ مداه 250 كيلومتر مع رأس متفجر وزنه بين 500 و 750 كيلوجرام و يتم إنتاجه لصالح سلاح الجو الهندي.
3. بريثفي 3 prithvi ، ويعرف أيضا باسم ضانوش dhanush وهو صاروخ هندي يبلغ مداه 350كيلومتر ويحمل رأسا متفجرا تتراوح زنته بين 500 و 750 كيلوجرام ويجري تطويره للاستخدامات البحرية ليتم نشره في الزوارق الحربية الهندية أو في غواصاتها النووية.

كما شرعت الهند بتصميم النظام الصاروخي العابر للقارات سوريا Surya الذي بدأ العمل به منذ عام 1994 إذ إن تصميم هذا الصاروخ يتم على أساس أن يتراوح مداه بين 8 آلاف و12 ألف كيلومتر وهناك اعتقاد بأن الصاروخ سوريا يحتوي على مكونات وأجزاء عديدة من الصاروخ الفضائي المداري (PSLV) الذي لديه القدرة على وضع حمولة مدارية يبلغ وزنها 1200 كيلوجرام في ارتفاع 800 كيلومتر ويستطيع محرك الدفع الذي يعمل بالوقود الصلب

تحقيق اندفاع يصل إلى مليون باوند ، وفي خطوة متزامنة مع تطوير الصواريخ تنشط الهند بتطوير الرؤوس النووية لأنظمتها الصاروخية وتشير معظم التقديرات إلى أن الهند تمتلك من البلوتونيوم من خلال مفاعلين نوويين عسكريين وستة مفاعلات نووية مدنية ما يكفي لصناعة ما بين 80 و200 قنبلة نووية[19].

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أنه في كانون الثاني عام 2003 اجتمعت اللجنة الوزارية المعنية بالأمن القومي الهندي لمراجعة المبادئ النووية الهندية وقد تم تلخيص الترتيبات الخاصة بالسيطرة على الأصول النووية الهندية والتحكم فيها في ثماني نقاط أساسية وهي[20]:-

1. بناء حد أدنى من الردع ينطوي على مصداقية وقدرة في المحافظة عليه .
2. تبني موقف عدم المبادرة إلى شن الضربة الأولى وفحواه عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية إلا في حال الرد فقط على ضربة نووية ضد الأراضي الهندية أو القوات الهندية في أي مكان .
3. كون الرد سوف يتم على الضربة الأولى بشكل هائل ويصمم على أن يوقع ضررا فادحا .
4. الرد النووي على الضربة الأولى تخول به فقط القيادة السياسية المدنية عبر هيئة القيادة النووية.
5. عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية .
6. احتفاظ الهند بخيار الرد بالأسلحة النووية في حال وقوع هجوم كبير عليها أو على القوات الهندية في أي مكان يشتمل على أسلحة بيولوجية أو كيميائية .
7. استمرار تواصل السيطرة المحكمة على تصدير المواد والتقنيات ذات العلاقة بالقوة النووية والصواريخ والمشاركة في مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومراعاة قرار تعليق التجارب النووية .
8. الالتزام المستمر بهدف تحرير العالم من الأسلحة النووية عبر نزع الأسلحة النووية عالميا بطريقة يمكن التحقق منها ولا تشتمل على تمييز أو تفرقة.

إن نجاح الهند في تطوير قدراتها العسكرية التقليدية منها والنووية قد جعل منها قوة متنامية تحظى باهتمام القوى العظمى في الساحة الدولية ففي تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات القومي بالولايات المتحدة الأمريكية تحت عنوان (خريطة للمستقبل العالمي) تضمن التقرير توقعات بان تبرز الصين والهند كقوتين عالميتين بحلول عام 2020 مما سيسهم في تغيير الخريطة الجيو سياسية ويكون لهذا التغيير انعكاسات كبيرة وشبيهة بالانعكاسات السياسية التي رافقت نهوض ألمانيا الموحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين وقد دل التقرير على أن نهوض الصين والهند سيؤدي إلى تراجع موقع القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية لصالح الصين والهند في العقود القادمة[21].

المبحث الثاني

دوافع التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية خاصة بالنسبة للهند وتتجلى تلك الأهمية انطلاقا من حجم المصالح الهندية المتنامية في تلك المنطقة الإستراتيجية من العالم ويمكن القول بأن هناك مجموعة من الدوافع التي تدعم التحرك الهندي تجاه تلك المنطقة المهمة استنادا إلى حقيقة مفادها الحاجة الهندية لدعم مصالحها الحيوية الكبيرة في تلك المنطقة وثمة مجموعة من المصالح التي تؤكد رغبة الهند في زيادة تأثيرها وتحركها تجاه دول المنطقة على أن هناك عاملين أساسيين يتصدران بقية العوامل الأخرى في أهميتها بالنسبة للحكومات الهندية المتعاقبة وهما النفط والعمالة الهندية في دول المنطقة لذا سنعمد في هذا المبحث إلى دراسة أهمية المتغيرين المتمثلين بالنفط والعمالة ودورهما في تعزيز عملية التحرك الهندي تجاه دول منطقة الخليج العربي ومن خلال مطلبين أساسيين وبالشكل الآتي :-

المطلب الأول

النفط

تعد منطقة الخليج العربي المنطقة الأهم في العالم وذلك لعوامل عديدة لعل في مقدمتها العامل النفطي الذي دفع دول العالم المختلفة للاهتمام بهذه المنطقة بحيث اكتسبت أهمية خاصة في سياستها الخارجية ومما زاد من أهمية منطقة الخليج العربي توقع أنها ستبقى المركز الامدادي الأول للنفط في القرن الحادي والعشرين[22].

ومنذ الحرب العالمية الأولى ازدادت أهمية النفط إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسي السابق كليمنصو إلى القول : (بان النفط ضروري كالدم)[23]، وقد أصبح النفط سلعة إستراتيجية فهو أهم مصدر للطاقة في جميع أنحاء العالم كما أنه مصدر مهم للمواد الأولية اللازمة للعديد من الصناعات المختلفة[24]، لقد كان النفط وما يزال أهم مصدر من مصادر الطاقة المتعددة ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما[25] :-

الأول : أن النفط يعد من أسهل مصادر الطاقة استخداما وأنظفها استعمالا وأرخصها سعرا وبالذات في مجال النقل والمواصلات لاسيما ونحن نعيش في عصر الثورة العلمية وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات.

الثاني : أن النفط يدخل في صناعات مختلفة جعلت منه يحتل مكانة متقدمة بين بدائل الطاقة المختلفة إذ يدخل النفط في صناعة أكثر من عشرة آلاف سلعة متنوعة .

تشير التقديرات إلى أن الاحتياطات المثبتة للنفط والغاز في منطقة الخليج العربي تعد الأكبر في العالم ومع الزيادة المتوقعة في الطلب والاستهلاك العالميين للطاقة فمن المتوقع أن يكون من نصيب المنطقة تأمين الجزء الأكبر من الكميات الهيدروكربونية المطلوبة مستقبلا لتلبية الطلب العالمي المتزايد ،وتساهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها بنسبة (42٪) تقريبا من

احتياطيات النفط العالمية وبنسبة (23٪) من احتياطيات الغاز العالمية[26].

وتعد الهند اليوم في المرتبة الخامسة بين كبار مستهلكي الطاقة في العالم حيث تستهلك ما نسبته (3،7٪) من الاستهلاك العالمي للطاقة ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيس على الطاقة مرتين بحلول عام 2030 وقد وصل استهلاك الهند الرئيس التجاري للطاقة عام 2004 إلى (375،8) مليون طن من مكافئ النفط وشملت الطاقة المستهلكة الفحم الحجري والنفط والغاز والكهرباء المولدة من مصادر نووية ومن الطاقات الكهرومائية والطاقات المتجددة[27].

لقد شرعت الحكومة الهندية في تبني استراتيجيات التنمية ففي تقرير (المشهد عام 2020) الذي أعدته هيئة التخطيط الهندية رؤية صانعي القرار للبلد على مدى السنين القادمة يشير هذا التقرير إلى أنه مع حلول عام 2020 ستصبح الهند موطنا لأشخاص أفضل تعليما وأكثر تمتعا بالصحة وأكثر ثراء وستكون لديها شبكة متطورة من الطرق وسكك الحديد بالإضافة إلى امتلاكها طاقات مناسبة للتعامل مع النمو في الطلب على الطاقة أن التنمية المستقبلية للبلد عام 2020 في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تقوم على افتراض تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي والذي سيؤدي بدوره إلى حصول انعكاسات مهمة في الطلب على الطاقة ولاسيما النفط[28].

لقد بقي الإنتاج المحلي للنفط الهندي في مكانه إذ يبلغ نحو 33 مليون طن سنويا بينما ارتفع الاستهلاك من 55 مليون طن خلال الفترة 1990-1991 إلى 112 مليون طن في الفترة 2004-2005[29] ، ويلاحظ أن زيادة الطلب على الطاقة في الهند كان يرتفع بشكل سريع ومتواز مع تسارع النمو الاقتصادي ففي عام 1980 بلغ الطلب الهندي على الطاقة (105 مليون طن مكافئ للنفط) ارتفع في عام 1992 إلى (206 مليون طن مكافئ للنفط) ويمكن القول بان الإنتاج الهندي من النفط لا يلبي حاجة الهند للطاقة لاسيما وإنها شرعت بتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة استهلاكها من الطاقة ولاسيما النفط و تسهم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إسهاما كبيرا في مجال الطاقة على مستوى العالم لاسيما في الأسواق العالمية للنفط الخام ففي عام 1993 أنتجت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (22٪) من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وبلغت نسبة صادراتها من النفط الخام (36٪) من إجمالي الصادرات على مستوى العالم[30]، وتلبي منطقة الخليج العربي ثلثي احتياجات الهند من النفط الأمر الذي دفعها إلى تحسين العلاقات مع دول المنطقة وبشكل كبير لضمان تدفق نفط المنطقة إليها بشكل مستمر وبأسعار معقولة لتضمن بذلك الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي المرتفع الذي أضحى

يعد ذا أولوية خاصة لدى صناع القرار السياسي الهندي.

عرض تقرير hydrocarbon vision 2025 الذي نشرته حكومة الهند في شباط 2000 مأزق امن الطاقة الهندية حيث ذكر التقرير بأن اعتماد الهند الذاتي على النفط الخام انخفض من (63٪) خلال الفترة 1989-1990 إلى (30٪) في الفترة 2000- 2001 ومن المحتمل أن يزداد هذا الوضع سوأ في المستقبل إذ من المتوقع أن يزداد طلب الهند على النفط من (122) مليون طن بين 2001-2002 إلى (196) مليون طن بين 2011-2012 ليرتفع بعدها إلى (364) مليون طن خلال الفترة 2024-2025 وسيزداد الإنتاج المحلي في هذه الفترة من (26) مليون طن إلى (52) مليون طن بين عامي 2011-2012 وإلى(80) مليون طن بين عامي 2024-2025 أما نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط الخام فلن تتجاوز (15٪) ،وليس وضع الغاز بأحسن حال فمن المتوقع أن يرتفع طلب الهند على الغاز من (49) مليار متر مكعب بين عامي 2006-2007 إلى (125) مليار متر مكعب بين عامي 2024 -2025 وبذلك سيصل إنتاج الحقول والاكتشافات الحالية إلى (50) مليار متر مكعب بما سيعني وجود نقص يبلغ (75) مليار متر مكعب لا بد من تعويضه من اكتشافات محلية جديدة ومن الواردات[31].

لقد استهلكت الهند 2،4 مليون برميل نفط في اليوم عام 2003 وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم سوف يتضاعف عام 2030 لقد كان يوجد في الهند نحو 12 مليون سيارة في الاستخدام عام 2001 ولكن هذا الرقم ارتفع ليصل إلى 14،35 مليون سيارة في عام 2010 ومن المتوقع أن تزداد واردات الهند من النفط من (70٪) في الوقت الحاضر لتصل إلى (91٪) في عام 2020[32].

من خلال ما تقدم ، نستطيع القول بأن العامل النفطي أصبح يحظى بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الهندية تجاه دول منطقة الخليج العربي وبدأ يتقدم على باقي العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية الهندية استنادا لحقيقة أساسية مفادها تصاعد حاجة الهند إلى الطاقة وبالذات إلى النفط والغاز الذي تحتوي منطقة الخليج العربي على أكبر احتياطي عالمي مؤكد وهو ما سيدفع الهند إلى زيادة تحركها تجاه دول المنطقة وبشكل غير مسبوق في ظل تنافس عالمي متزايد على الطاقة في المرحلة القادمة.

المطلب الثاني

العمالة

تعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أكثر الدول العربية استقبالا للعمالة الأجنبية على أراضيها وقد ارتبط جذب العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي مع اكتشاف

النفط وبدا عمليات التنمية الاقتصادية في تلك البلدان وقد كان لارتفاع أسعار النفط بعد الصدمة النفطية الأولى والثانية وتوفير مداخيل مرتفعة أن ساعدت على استقبال المزيد من العمالة الأجنبية في داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[33].

وفي الواقع فإن منطقة الخليج العربي هي منطقة مستقبلة للعمالة الوافدة وذلك بسبب ندرة عدد سكانها ومن ثم قلة عدد العمالة الوطنية اللازمة للتنمية فيها وعلى سبيل المثال تشير الإحصائيات في وزارة التخطيط الكويتية بأن الكويتيين ما زالوا في منتصف عام 1995 أقلية في بلادهم وتظهر الإحصائيات هذه إن عدد سكان الكويت بلغ في تلك الفترة (1،88) مليون نسمة يشكل غير الكويتيين منهم أكثر من (63٪) أي أن هناك حوالي (695) ألف مواطن كويتي مقابل (مليون و186 ألف) مواطن غير كويتي من العمالة الوافدة[34].

وتمثل الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان المسلمين فيها وتشير التقديرات العالمية للنمو الاقتصادي خلال الخمس والعشرين سنة القادمة إلى انه سيدخل 471 مليون عامل جديد في القوة العاملة العالمية بحيث تمثل الهند وحدها 142 مليون والصين 56 مليون والولايات المتحدة الأمريكية 12 مليون والاتحاد الأوربي 8 ملايين فقط وهو ما يعني بان القوة العاملة الهندية ستمثل المستوى الأعلى في العالم[35].

ومن الجدير بالملاحظة ان نسبة (70٪) تقريبا من القوى العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي تساوي 12،5 مليونا مكونة من الوافدين ونسبة (70٪) منهم عمالة آسيوية يحولون إلى بلادهم أكثر من 20 مليار دولار سنويا ، وقد شكلت الحوالات المالية بالنسبة إلى الهند التي تزود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعمالة جزءا كبيرا من حسابها الجاري وقد أصبحت شروط العمل لهؤلاء العاملين مظهرا جليا من مظاهر التعاون بين وطنهم والدول المضيفة.

أن العمالة الأجنبية الوافدة يعملون في مهن كثيرة وقطاعات عديدة أهمها القطاع النفطي وبنسبة كبيرة أدت إلى خلق نوع من الاعتماد الشديد على هذه العمالة الأجنبية الوافدة والتي تمارس دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول منطقة الخليج العربي ،وتسعى الهند إلى ضمان استيعاب منطقة الخليج العربي لعمالة هندية كبيرة تساعد على عملية النمو الاقتصادي للهند من خلال تحويلاتها المالية وتفريغ البلاد من عمالة زائدة تعد عبئا على الاقتصاد الهندي فهذه العمالة التي يقدر عددها حاليا بخمسة ملايين عامل تعد بمثابة ثروة اقتصادية لها قيمتها حيث تقدر تحويلاتهم السنوية بنحو 15 مليار دولار مما يمثل قوة كبيرة للاقتصاد الهندي وخاصة القطاع المصرفي منه[36].

ويلاحظ بان هناك دوافع قوية ومتنوعة تحفز الهند للحفاظ على علاقات تعاون مع جميع

دول منطقة الخليج العربي فقد كلفت أزمة الخليج الثانية (1990-1991) الهند غاليا في الناحية الاقتصادية وذلك بسبب تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية الهندية كما واجهت الهند تحديا خطيرا عندما اضطرت إلى إجلاء 200 ألف مواطن هندي من العراق ودولة الكويت بالاعتماد على مواردها الذاتية ويوجد الآن أكثر من خمسة ملايين عامل هندي يعملون في دول الخليج العربي ويشكل هؤلاء مساهمة رئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار ليس بدول الخليج وخدها فقط ولكن للهند نفسها أيضا فقد أدى وجودهم إلى تعزيز وتعميق الفهم المتبادل بين الطرفين الهندي ودول الخليج العربي[37].

ومن هنا نجد بأن العمالة الهندية المنتشرة في دول منطقة الخليج العربي باتت تمثل عاملا مهما في تقوية ركائز العلاقات الهندية العربية وداعما أساسيا في رفد علاقات التعاون العربية الهندية من خلال الفوائد التي تعود لكلا الطرفين من خلال استخدام العمالة الهندية في رفد التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربية كما تتمثل في توفير هذه العمالة لإيرادات كبيرة تدعم الاقتصاد الهندي بعنصر دعم مضاف يساهم في نجاح الإستراتيجية الهندية في التحول إلى قوة اقتصادية آسيوية أولا وعالمية ثانيا.

المبحث الثالث

محددات التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي

إن منطقة الخليج العربي هي منطقة ذات أهمية استراتيجية استثنائية بل وفريدة من نوعها بالنسبة إلى دول العالم أجمع كما أنها منطقة تتداخل فيها عوامل التأثير السياسية والاقتصادية والأمنية بشكل لا مثيل له في الأقاليم والمناطق العالمية الأخرى وهذا ما يجعل من هذه المنطقة محوراً متميزاً لاهتمام المجتمع الدولي وتركيزه كما أن تمتع هذه المنطقة من موارد أولية غنية وحيوية للعالم واقتصاده وديمومته كالنفط والغاز الطبيعي جعلها تحتل أهمية خاصة[38].

وتسعى الهند وبشكل غير مسبوق إلى تنمية وتقوية علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي لاسيما وإنها تعتمد بشكل أساسي على دول المنطقة في توفير احتياجاتها المتنامية من الطاقة وبالذات النفط والغاز كما تسعى الهند للمحافظة على عملية النمو الاقتصادي الحاصلة فيها من خلال تعزيز مصالحها المتنامية مع دول المنطقة بيد أنها تواجه في أثناء تحركها تجاه دول المنطقة مجموعة من المحددات التي تكبح تنمية العلاقة لتصل إلى مستوى الشراكة بين الطرفين الهندي والعربي على إن ابرز تلك المحددات التي تواجه الهند في تطوير علاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي يمكن تلخيصها بمحددين رئيسيين سنعمد إلى دراستهما في مطلبين أساسيين وبالشكل الآتي: -

المطلب الأول

العلاقة مع إسرائيل

تمثل علاقة الهند بإسرائيل المحدد الأول والاهم للتحرك السياسي الهندي الخارجي إزاء دول منطقة الخليج العربي لاسيما وأن الدول العربية تعد الكيان الصهيوني المصدر الرئيس والخطر الأكبر الذي يواجه الأمن القومي العربي[39]، وبالتالي فإن تطوير العلاقات الهندية الإسرائيلية سينطوي على تأثير كبير لبناء علاقة قوية ومتينة بين دول منطقة الخليج العربي والهند.

لقد اعترفت الهند بإسرائيل في أيلول عام 1950 بيد إنها لم تقم معها علاقات دبلوماسية كاملة ولم تسمح الهند لها إلا بفتح قسم قنصلي في بومباي عام 1953[40] ، لقد كانت قيادات حزب المؤتمر الهندي الحاكم قد ربطت المشروع الصهيوني بالكولونيالية الاستعمارية الغربية بل إن إسرائيل لم تنل ما يكفي من تقبل الهند لها لأن تأسيسها كان وليد قرار تقسيم فلسطين وهو مبدأ ما كان يحظى برضا الرأي العام الهندي بالإضافة إلى أن المسلمين الهنود الذين تبلغ نسبتهم قرابة 15٪ من الشعب الهندي كانوا يرفضون إقامة أي علاقة مع إسرائيل وكانت الحكومة الهندية حريصة على عدم إثارة حفيظة المسلمين الهنود وعلى الرغم من كل المحاولات الإسرائيلية لرفع مستوى العلاقة الدبلوماسية مع الهند التي كانت تشغل موقعا قياديا في حركة عدم الانحياز قد منعت قيام أي علاقة هندية إسرائيلية بل الأكثر من ذلك هو نجاح الدبلوماسية العربية في كسب الهند إلى جانبها في القضايا والقرارات المناهضة لإسرائيل ،وعلى الرغم من المساعدات التي قدمتها إسرائيل للهند سواء في حربها مع الصين عام 1962 أو خلال حربيها مع باكستان عامي 1965 و1971 ليغير شيئا من موقف الهند إزاء إسرائيل ورغم الاتفاقية المصرية الإسرائيلية التي أبرمت عام 1979 في عهد السادات فان الهند بقيت متمسكة بثوابت سياستها الخارجية إزاء إسرائيل[41].

لقد كانت العلاقات العربية الهندية بالتحديد حتى سنوات السبعينيات واحدة من أهم وأكثر العلاقات الدولية متانة اعتمدت تلك العلاقات على التبادل الاقتصادي والتجاري المتنامي عاما بعد آخر مع توثيق العلاقات السياسية بينهما وتبني كلا الطرفين لوجهة النظر الخاصة بالطرف الآخر وفي هذه المسألة على وجه التحديد أخذت الهند موقفا صارما من الكيان الصهيوني في ظل علاقاتها مع الدول العربية فلم تقدم على توقيع الاتفاق الخاص بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلا في سنوات التسعينات وتحديدا عقب قمة مدريد باسبانيا عام 1992 والتي انتهت في نهاية المطاف بتوقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أيلول 1993.

لقد كان للمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والتي تمثلت بنهاية الحرب الباردة عام 1991 بسقوط الاتحاد السوفيتي السابق الحليف الاستراتيجي للهند قد أدى إلى أن تقوم الهند

بمراجعة سياستها الخارجية الشاملة تأثير كبير في دفع العلاقات الإسرائيلية الهندية في اتجاه التعاون والتفاهم كما أن خسارة حزب المؤتمر الهندي لانتخابات عام 1989 كان له الأثر المباشر في إقامة علاقة هندية إسرائيلية متينة إذ فاز في تلك الانتخابات حزب الشعب الهندي (بهارتيا جاناتا) وهيمن على النظام السياسي الهندي كما أزال التردد الذي كان سائداً في العقود الماضية لتطوير العلاقة الهندية الإسرائيلية ، إذ إن توجهات الحزب القومي الهندوسي قد ساهمت في بناء علاقة تحالف مهمة بين إسرائيل والهند فقد تبنى هذا الحزب في مؤتمره الذي عقد في تشرين الأول عام 1991 الدعوة إلى إقامة علاقات كاملة مع إسرائيل في كانون الثاني عام 1992 بعد زيارة رئيس الوزراء الهندي السابق ناراسيما إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام 1996 قام الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان بزيارة إلى الهند وقع فيها على اتفاقيات تجارية مختلفة مع الحكومة الهندية ، وفي عام 2002 بلغت أرقام التعاملات التجارية الثنائية بين إسرائيل والهند مليارا ونصف المليار دولار أي سبعة أضعاف ما كانت عليه عام 1992 (202 مليون دولار أمريكي) فاحتلت الهند بذلك المرتبة الثانية بعد هونج كونج على قائمة كبار شركاء إسرائيل التجاريين في القارة الآسيوية ، وفي عام 2003 قام أرييل شارون بزيارة للهند في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي إلى الهند تم من خلالها تقوية العلاقات الثنائية بين الطرفين الهندي والإسرائيلي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

لقد شرعت الهند بإقامة علاقات متينة مع إسرائيل وتتمثل تلك العلاقات في التعاون الهندي الإسرائيلي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والمتمثل في النقاط الآتية (42):-

1. بلغت نسبة التجارة بينهما مليار و27 مليون دولار .
2. باعت إسرائيل صفقة طائرات من طراز فالكون للهند بلغت قيمتها مليار دولار .
3. تقوم إسرائيل ببيع غواصات نووية للهند وراجمات للصواريخ بقيمة 800 مليون دولار .
4. باعت إسرائيل الهند طائرات بدون طيار وأجهزة مراقبة الكترونية ورادارات بحوالي 350 مليون دولار .
5. تشارك إسرائيل الهند في عملية إنتاج صاروخ يحمل رأسا نوويا ليصل مداه إلى 300 كم .

كما تشير الإحصاءات الرسمية الهندية إلى أن هناك ما يربو على ألف عسكري إسرائيلي يعملون في الهند حاليا بينهم ضباط وخبراء عسكريون مهندسون وفنيون وتقنيون من العاملين في هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وفي هذا الصدد أعلنت هيئة الفضاء الهندية عزمها على إطلاق قمر تجسس إسرائيلي يدعى تيسكار من مركز الفضاء سريهار يكوتا وهو يمثل شكلاً من أشكال التعاون الفضائي الهندي الإسرائيلي، كما شرعت الهند بإتمام صفقة بلغت قيمتها 2،5 مليار دولار تقوم بموجبها إسرائيل بتطوير نظام

صواريخ إسرائيلية متوسطة المدى للقوات البرية الهندية وقبلها صفقة بلغت قيمتها 350 مليون دولار لاستخدام وتطوير نظام صواريخ برق الإسرائيلية في البحرية الهندية[43].

من خلال ما تقدم ، نجد بأن العلاقات المستمرة والمتنامية بين الطرفين الهندي والإسرائيلي قد تخطت حدود الوفاق الآني المؤقت والقائم على حماية مصالحهما كبائع ومشتري في سوق السلاح فحركة التجارة المتنوعة آخذة في الازدياد وتشير التقديرات بأن العائدات الاقتصادية بين الطرفين ستتجاوز حاجز التريليون دولار في السنين القليلة القادمة[44]، الأمر الذي بات يشكل تهديدا خطيرا لطبيعة العلاقة القائمة بين الهند وإسرائيل وتأثيرها على شكل العلاقة القائمة بين الهند ودول منطقة الخليج العربي لاسيما وان الهند تعد بلدا يستهلك النفط العربي بشكل كبير وحاجة الهند للطاقة الكامنة في أراضي الدول العربية بالإضافة إلى حجم العمالة الهندية في الدول العربية الأمر الذي يستدعي من الدول العربية لمراجعة مواقفها إزاء الهند ودعم رؤية الأحزاب المناوئة للعلاقة الهندية الإسرائيلية كحزب المؤتمر الهندي والحزب الشيوعي الهندي لتحافظ من جانبها الهند على حجم وكمية المصالح القائمة بينها وبين دول منطقة الخليج العربي في المرحلة القادمة.

المطلب الثاني

العلاقة مع باكستان

لقد شهدت السنوات الخمسين الماضية ثلاثة حروب بين الهند وباكستان وأنذرت اشتباكات عام 1999 بحرب رابعة بين الطرفين الهندي والباكستاني ،لقد نشأت دولة باكستان الدولة التي طالب بها المسلمون وأطلق عليها اسم باكستان ذات جزأين يفصل شمال الهند بينهما لمسافة ثلاثة آلاف كيلومتر الأمر الذي شكل نقطة قاتلة لهذه الدولة منذ استقلالها في 15 آب 1948 وفي اليوم نفسه الذي استقلت فيه الهند لقد تفاقمت نقطة الضعف هذه إلى أن انتهت بانفصال باكستان الشرقية وتحولها إلى دولة سميت بنغلادش في أعقاب حرب أهلية تدخل الجيش الهندي فيها والحق هزيمة قاسية بقوات باكستان عام 1971وتعد ولاية جامو وكشمير نقطة خلاف أخرى بين الهند وباكستان التي كان يسكنها في أثناء تقسيم البلاد ستة عشر مليون نسمة يمثل المسلمون خمسة وتسعون بالمائة من عدد السكان وعندما طالبو بالانضمام إلى دولة باكستان الإسلامية استباحت قوات هندوسية المدينة وقتلت 270 ألفا من المسلمين ورد المسلمون بهجوم مضاد فسيطروا على ثلث كشمير وأسموه كشمير الحرة الذي بات تحت الحماية الباكستانية بينما تدخل الجيش الهندي وسيطر على ثلثي أراضي كشمير وتدخلت الأمم المتحدة بعد قيام أول حرب هندية باكستانية عام 1949 وقررت نزع السلاح وإجراء استفتاء للمنطقة الأمر الذي لم يحدث إلى الآن بعد مرور أكثر من خمسين سنة وبعد تعاظم الاحتقان بين الجانبين

الهندي والباكستاني بعد إصرار باكستان على إجراء الاستفتاء نشبت الحرب الثانية عام 1965 وتدخل مجلس الأمن الدولي مرة ثانية ليوقف إطلاق النار بين الطرفين وعلى اثر إصرار الهند على رفضها لضم إقليمي جامو وكشمير إلى باكستان نشبت الحرب الثالثة بين الطرفين الهندي والباكستاني عام 1971 لتنتهي بهزيمة قاسية لباكستان وتمزيقها إلى دولتين و لم ينتهي الصراع الهندي الباكستاني على المناطق المتنازع عليها بل اخذ بعد آخر وهو البعد النووي استعدادا لحرب قادمة بين الطرفين وبعد قيام الهند بإجراء تجاربها النووية شرعت باكستان أيضا بالقيام بتجارب نووية لخلق نوع من التوازن الاستراتيجي في ميزان القوى في شبه القارة الهندية لتصنع بذلك أول قنبلة إسلامية بعد أن اكتسبت الكثير من الدعم العربي.

إن العلاقات العربية الباكستانية لعبت دورا مهما في تحديد شكل العلاقة بين الطرفين العربي والهندي وعلى الرغم من تبني الهند لسياسات ومواقف دعمت من خلالها القضية العربية بيد إن انتهاء الحرب الباردة وإقامة الهند علاقات مباشرة مع إسرائيل وتوقيع الهند لاتفاقية نووية مع الولايات المتحدة الأمريكية شكلت عنصرا جديدا بات يؤثر دون تطوير العلاقات العربية الهندية باتجاه الشراكة كما إن دعم الدول العربية لباكستان قد اضر بالعلاقة القائمة بين العرب والهنود[45].

ويمكن القول بأن عملية تولي حزب بهاراتيا جاناتا للسلطة في الهند قد غير من توجهات الحكومة الهندية تجاه اليمين لإحياء النزعة الهندوسية المتطرفة والتي تسعى إلى بعث الهيمنة الهندوسية على شبه القارة الهندية وجنوب آسيا بشكل عام وهو ما تمثل في عملية الإسراع بإجراء التجارب النووية في أيار عام 1998 فور تولي حزب جاناتا للسلطة وما واكب ذلك من اضطرابات داخلية بين الهندوس والمسلمين في ولاية كشمير وولايات هندية أخرى على رأسها ولاية جوجورات عام 2002 وحشد القوات الهندية على حدود باكستان في نيسان عام 2002 الأمر الذي دفع باكستان إلى إجراء تجاربها النووية والصاروخية في عامي 1998 و2002 لردع الاعتداء الهندي على باكستان ،إن الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل الهند على تحقيقه بات يتعارض مع مبادئ وأهداف حزب جاناتا الحاكم الداعي إلى سيطرة الطبقة الهندوسية على باقي الفئات والطوائف في داخل الهند ونزعة الهيمنة على الدول الصغرى في جنوب آسيا والتي ساهمت بشكل كبير في وقوع اضطرابات حدودية بين الهند وباكستان في عام 2002 وهددت باشتعال حرب نووية بين الدولتين[46].

من خلال ما تقدم نستطيع القول بأن العلاقات الهندية الباكستانية محدد مهم في تطوير العلاقات العربية الهندية لاسيما إذا أدركنا إن الدول العربية ولاسيما السعودية تمتلك علاقة

وثيقة بباكستان الدولة الإسلامية التي تحظى بأهمية خاصة لدى الدول العربية وبالذات دول منطقة الخليج العربي وان التزام الدول العربية بموقف يساند باكستان في قضية كشمير ضد الهند بات يؤثر بشكل كبير على حجم ونوعية العلاقة القائمة بين الطرفين الهندي والعربي وان شكل العلاقة القائمة بين الهند وباكستان سينعكس بشكل أو بأخر على شكل العلاقة العربية الهندية استنادا لواقع مفاده إن باكستان دولة إسلامية ولها مصالح مع الدول العربية الإسلامية وكلما اتجهت الهند نحو بناء علاقة متكافئة مع باكستان كلما ساهم ذلك في دعم شكل العلاقة القائمة بين الهند والدول العربية

المبحث الرابع

الاستراتيجية الهندية تجاه منطقة الخليج العربي

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

تعد الهند اليوم بوجه عام دولة متأرجحة في النظام السياسي الدولي القائم وتمتلك الهند إمكانات ممارسة دور بناء يساعد في كبح المخاطر الجيوسياسية عبر تعزيز منهج التعاون الدولي، والهند ليست فقط اكبر ديمقراطية في العالم بل فوق ذلك هي أكثر بلدان العالم تنوعا فداخل حدود الهند يعيش سدس سكان العالم وهو ما يجعلها على المستوى اللغوي أكثر تنوعا حتى من القارة الأوربية، وقد مارست الهند عبر تاريخ طويل دورا رئيسا ومسهما في العلاقات الدولية وبتراثها الفلسفي والثقافي الذي يؤكد على الوسطية والقناعة والإبداع تنظر الهند للعالم لا كساحة لصدام الحضارات بل كساحة لمد جسور التعاون في مواجهة التحديات المشتركة وقد نجحت الحضارة الهندية على مدى قرون في التوفيق والمواءمة ولعل تلك القدرة على المواءمة هي إحدى نقاط القوة التي تحتاج الهند إلى توظيفها على الساحة الدولية ، كما حافظت الهند طويلا على مبدأ الاستقلالية السياسية ويبدو أنها ستحتفظ بخيار إقامة علاقات شراكة متنوعة مع دول عدة سعيا منها لتحقيق مصالح متنوعة وفي ظروف متفاوتة وهذا يعني أن الهند بدلا من أن تبقى غير منحازة فإن الأنسب لها أن تصبح متعددة الانحياز لكن دون أن يمنعها ذلك من أن تميل نوعا ما إلى الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الاستراتيجي للهند في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومحتفظة في ذات الوقت بالعنصر الأساسي في عدم انحيازها متبعة في ذلك نهجا يسمى بالاستقلال الذاتي الاستراتيجي[47].

ووفقا للاستراتيجية الكبرى للهند يقسم العالم إلى ثلاث دوائر مشتركة في المركز ويمكن تحديدها بالشكل الآتي[48]:

الدائرة الأولى: وتشمل دول الجوار المباشر وتهدف الهند إلى تحقيق مركز الصدارة والتمتع بحق النقض فيما يتعلق بتصرفات القوى الخارجية.

الدائرة الثانية: وتشمل ما يسمى بمنطقة الجوار الموسع وتمتد عبر آسيا وساحل المحيط

الهندي وتعتمد سياسة الهند على تحقيق التوازن مع الدول الأخرى ومنعا من المساس بمصالحها.

الدائرة الثالثة : التي تشمل الساحة الدولية كلها ، حاولت الهند احتلال موقعها بوصفها واحدة من الدول الكبرى ولاعبا رئيسا في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وتبعا لما تقدم نجد بان منطقة الخليج العربي تقع ضمن الدائرة الثانية و سنعمد في هذا المبحث إلى دراسة الإستراتيجية الهندية تجاه دول منطقة الخليج العربي ومن خلال مطلبين أساسيين وبالشكل الآتي:-

المطلب الأول

الدول العربية

منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين حظيت نقاط قوة الهند السياسية والاقتصادية باعتراف دولي متزايد وذلك بفضل تعزيز الهند نظامها الديمقراطي المتعدد الثقافات ومعدلات نموها العالية وقاعدتها التقنية الراسخة مما أسهم في إقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بان الهند جاهزة لممارسة دور إقليمي ودولي أيضا في المجال الاقتصادي والسياسي كما أتاحت نهاية الحرب الباردة الفرصة للهند لكي تتخلى عن مبادئها الاشتراكية القديمة وبدأت تتبني مفاهيم جديدة في سياساتها الخارجية تجاه دول العالم المختلفة فشرعت في تبني سياسات قائمة على المصالح الهندية المتنامية والمرتبطة بالإستراتيجية الاقتصادية الهندية القائمة على أساس تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال الانفتاح الاقتصادي على الخارج في المجال الاقتصادي وممارسة تأثير أكبر في الشؤون الدولية مع المحافظة على مبدأ عدم انحيازها في المجال السياسي ، كما بدأت بالبحث عن أسواق لمنتجاتها ورأس مالها من أجل تنشيط نموها الاقتصادي الذي عانى من القيود لفترات طويلة فأقامت بسهولة بعض الشراكات مع دول العالم المختلفة ووفرت الزيادة في التبادل التجاري أساسا جديدا للاستقرار في علاقة الهند مع الدول الكبرى الأخرى وأصبحت الهند مركز نفوذ اقتصادي وسياسي متميز يتناسب مع طموحات الهند في أن تتحول إلى قوة آسيوية وعالمية كبيرة[49].

واكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية خاصة لدى الهند استنادا لحقيقة مفادها تصاعد الطلب الهندي على الطاقة واحتلال الهند لموقع متقدم في الدول المستهلكة للطاقة في المرحلة الراهنة وتلبية منطقة الخليج العربي للاحتياجات النفطية المتنامية للهند لذلك ستبقى الهند حريصة على إقامة علاقات قوية ومتينة مع دول منطقة الخليج العربي وبشكل ينسجم مع طبيعة التحرك الهندي تجاه دول مهمة تضمن للهند تحقيق مصالح دائمة ومستمرة وتتوافق مع الإستراتيجية الهندية الجديدة في المرحلة الراهنة ، وتمتلك الهند مجموعة كبيرة من المصالح الدائمة في منطقة الخليج العربي يمكن تلخيصها فيما يأتي[50]:-

1. المنطقة تشكل جزءا من محيط الأمن القومي الهندي وأي تطورات تشهدها المنطقة ستؤثر مباشرة في المصالح الحيوية للهند.
2. المنطقة تعد المصدر الرئيس لتلبية احتياجات الهند من النفط الخام والتي تحصل منها على أكثر من ثلثي الواردات سنويا وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي ستزداد واردات الهند من المنطقة بزيادة احتياجاتها إلى الطاقة طوال السنوات العشرين المقبلة ولذلك يعد امن المنشات النفطية الخليجية والممرات البحرية في المنطقة عنصرا حاسما في مصالح الهند الخاصة بأمن الطاقة الطويل الأمد.
3. المنطقة تعد شريكا اقتصاديا رئيسيا للهند وسوقا لسلعها وشريكا في مشروعات مشتركة وفي نقل التقنية بالإضافة إلى كونها مصدرا رئيسيا للحوالات المالية الواردة من الجالية الهندية المقيمة في الخليج كما تقدر تجارة الهند السنوية استيرادا وتصديرا مع دول مجلس التعاون الخليجي العربية الست بنحو(52) مليار دولار سنويا منها 25 مليار دولار قيمة مشتريات نفطية أما الحوالات المالية الواردة إلى الهند من الجالية الهندية في دول الخليج فتقارب (9) مليارات دولار سنويا.

لقد أدت هذه العلاقات الاقتصادية إلى تعزيز العلاقات السياسية بين الجانبين الهندي والعربي فابتدءا بالزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الهندي آنذاك جاسوانت سينغ إلى المملكة العربية السعودية في كانون الثاني عام 2001 حصل توسع مطرد في الحوار السياسي والاقتصادي على أعلى المستويات ومنذ أواسط عام 2005 وما بعده استقبلت الهند رؤساء دول وحكومات ما لا يقل عن خمس دول خليجية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست وتم تعزيز مصادر القوة في هذه العلاقات بعقد الاجتماعات المنتظمة لهيئات ثنائية مشتركة وتبادل الاستشارات بين مكاتب وزارات الخارجية إضافة إلى مناقشة الاتفاقيات ذات الصلة بميادين الاقتصاد والطيران المدني والصحة والتعليم والأمن والتحقيق الجنائي وقد جرى التأكيد على مصالح الهند في امن مياه الخليج ومضيق هرمز بالزيارات المنتظمة التي تقوم بها سفن البحرية الهندية إلى شتى الموانئ الخليجية وهذا كله يعد تأكيد على أهمية العلاقة التي تجمع بينهما.

وتلبي منطقة الخليج العربي ثلثي حاجة الهند إلى النفط وتعد السعودية كبرى مزودي الهند بالنفط الخام حيث تلبي (25٪) من احتياجاتها السنوية وبعد الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الهند في شهر كانون الثاني 2006 وافق البلدان على تحويل علاقاتهما التجارية الحالية إلى شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة على أن يتم تعزيز هذه الشراكة باستثمارات مشتركة يقوم بها كل طرف في مشروعات ما بعد إنتاج النفط والصناعات البتروكيمياوية الخاصة بالطرف الآخر وبمشاركة الهند بمشروعات سعودية مقترحة خاصة بإنتاج الغاز[51].

لقد بلغت قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند نحو (9502) مليون دولار عام 2006 مقارنة بنحو (7562) مليون دولار لعام 2005 وتعد دول مجلس التعاون الخليجي في مجموعها ثالث اكبر مستورد للسلع الهندية بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالترتيب حيث بلغت قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الهند نحو (13911) مليون دولار للعام 2006[52].

لقد استطاعت الهند وبفضل تبنيها لإستراتيجية اقتصادية تقوم على ضمان إمدادات الطاقة من دول العالم المختلفة ولاسيما دول منطقة الخليج العربي من تحقيقها للانجازات الآتية[53]:

1. لقد بدا تشغيل أول محطة في الهند لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر أواخر عام 2003 بواسطة شركة بترونت التي تعد مشروعا مشتركا بين شركات النفط والغاز الهندية التابعة للدولة .
2. لقد تم في نيسان عام 2005 تدشين محطة أخرى ترعاها شركة شيل في هازيرا وغوجارت الهنديتان و التي يعتزم أن تستقبل الغاز الطبيعي المسال من سلطنة عمان .
3. تقوم الحكومة الهندية بالتفاوض مع العراق للحصول على مواقع استكشافية نفطية تدعم مشاريعها النفطية في الخارج ، تشير التقديرات إلى أن العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية ويقدر بحوالي 112 مليار برميل نفط [54].

المطلب الثاني

إيران

تعد إيران شريك الهند الرئيس في مجال الطاقة في الخليج فهي تحل في المرتبة الثالثة بين كبار مزودي الهند بالنفط بعد المملكة السعودية ونيجيريا حيث تتزود منها بحوالي 2،5 مليون طن سنويا وبدأت إيران تصبح شريكا للهند في العديد من المشروعات الهيدروكاربونية وبخاصة في قطاع الغاز ،يبلغ إجمالي احتياطات إيران المثبتة نحو 93 مليار برميل ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى 110 مليار برميل ، وتبلغ طاقة إيران الإنتاجية الحالية 4،2 مليون برميل ، فضلا عن ذلك تمتلك إيران ثاني أضخم احتياطيات غاز في العالم وتعادل احتياطيات الغاز فيها نحو 155 مليار برميل من النفط وهذا يعني إن احتياطياتها الهيدروكربونية مجتمعة تعادل نحو 280 مليار برميل من النفط ولدى إيران 21 تريليون متر مكعب من الغاز أي ما يصل إلى 15٪ من إجمالي احتياطيات الغاز العالمية وحاليا لا تزيد حصة البلاد في إنتاج الغاز عالميا عن 1،3٪ مما يعني إن احتياطياتها ستمارس دورا مستقبليا مهما في سوق الغاز العالمية[55].

وفي هذا الصدد ، لا بد من الإشارة إلى أنه في عام 2005 وقع الطرفان الهندي والإيراني صفقة بمليارات الدولارات تقوم إيران بموجبها بتزويد الهند بحوالي (7،5) مليون طن من الغاز المسال سنويا لمدة 25 سنة تبدأ في عام 2009

[56]، ويتضمن هذا الاتفاق حصة سهمية في المحطة لتسييل الغاز الطبيعي وستتحقق مع الصفقة فائدة مضافة تتمثل بخيار تطوير حقل نفطي ضخم في إيران وهو حقل (يداواران) بالقرب من الحدود مع العراق والذي قد يكون قادراً على إنتاج 200 ألف برميل نفط يوميا كما تسعى الهند وإيران لإنشاء خط أنابيب للغاز من إيران إلى الهند يمر عبر باكستان ويستند هذا المشروع إلى قاعدة تجارية سليمة لأن إيران تعد في المرتبة الثانية بين أضخم مكامن الغاز في العالم وسيمتد خط الأنابيب المزمع إنشاءه والقادم من إيران على ساحل الخليج العربي إلى الحدود الباكستانية الهندية مسافة تقارب 1900 كيلومتر وهو يعد خطاً مناسباً جدا لتوفير إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب بتكلفة اقتصادية معقولة ولا يخفى بان باكستان تعتمد على الغاز الذي يشكل 50٪ من مزيج طاقتها إضافة إلى الهند التي تفيد التوقعات بان حاجتها إلى الغاز الذي تبلغ نسبته حاليا (9٪) في مزيج طاقتها وستزداد كثيرا لإمداد مشروعات الطاقة الكهربائية في عموم أرجاء الهند وفي هذا الصدد يذكر بأنه في حزيران عام 2005 قام وزير النفط الهندي ماني شانكار بزيارة إلى باكستان وإيران اتفقت خلالها الدول الثلاث على أن يكون المشروع عالمي الطراز ويتصف بالأمن والسلامة[57].

ومن الملاحظ بأن الهند تواجه ضغطا أمريكيا كبيرا لوقف التعامل مع إيران باعتبارها من الدول المارقة بيد أن الهند ولكثافة حجم المصالح الهندية الإيرانية تتجاهل الدعوات الأمريكية وتقيم علاقات أساسية ومتنامية مع إيران في مجال الطاقة والاستثمارات فقد شرعت الهند بمساعدة إيران في تطوير ميناء شاه باهار على خليج عمان الذي سيخدم إيران كقاعدة للبحرية الإيرانية ، وعلى الرغم من أن هذه العلاقة الهندية الإيرانية المتينة تخلق توترات جديدة تشوب العلاقة الأمريكية الهندية بيد إن الهند تنظر إلى إيران باعتبارها مزوداً رئيسياً للهند بالنفط والغاز الطبيعي في المنطقة بالإضافة إلى أن الهند ترى في إيران أيضا أنها قوة دبلوماسية مهمة في منطقة الخليج ولا بد لها من أن تبني علاقة وثيقة معها لضمان مصالحها الحيوية في مجال توفير الطاقة للبلاد في السنين القادمة[58].

الخاتمة:

تشير تجربة الهند في النهوض الاقتصادي إلى النتائج التي تحققت من خلال إتباعها لأساليب وطرق ناجحة كفلت تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والتي ساهمت بشكل كبير في جعل الهند تمثل مركز قوة اقتصادية آسيوية وعالمية وكذلك حرصها من خلال النجاحات الاقتصادية التي تحققت على زيادة فاعلية وقدرة قواتها العسكرية لتتبوأ مكانة كبيرة في ميزان القوى العسكري من خلال زيادة ميزانيتها العسكرية بشكل كبير لتتماثل مع الميزانيات العسكرية لدول كبرى لا تقل في أهميتها عن الهند وقد كان لإجراء الهند لتجاربها

النووية الناجحة أن أدخلت الهند في النادي النووي الدولي الذي كان لسنوات سابقة حكرا على القوى الدولية الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وبالتالي مطالبتها بمقعد دائم في ذلك المجلس ، لقد توافرت للهند قوة عسكرية ضاربة وباتت تنافس الكثير من الدول في حجم ونوعية قواتها التقليدية منها والنووية فضلا عن اكتساب الهند لنفوذ سياسي ودبلوماسي كبير في الساحة الدولية فقد كانت الهند وما زالت تتزعم حركة عدم الانحياز التي نشأت أثناء فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ، لقد كان لنجاح الهند في بناء اقتصاد قوي ومتين وبناء قدرات عسكرية كبيرة وسعيها الدائم لاكتساب القوة والنفوذ أن جعل البعض يرشحها لان تصبح قوة عظمى في المستقبل تضاهي في مكانتها وقدراتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أثبتت الدراسة بأن الهند قد أصبحت من الدول المستهلكة للنفط وبشكل كبير يتماشى مع حجم النمو الاقتصادي الحاصل فيها وإلى الحد الذي وضعها في المرتبة الخامسة عالميا وأصبحت منطقة الخليج العربي تزود الهند بثلثي احتياجاتها النفطية وبالتالي أصبحت تلك المنطقة تحظى بأهمية خاصة لدى الحكومات الهندية المتعاقبة إلى الحد الذي دفعها لربط أمنها القومي بأمن الخليج العربي ، كما تمثل العمالة الهندية في دول الخليج العربي دافعا مهما لتطوير العلاقات العربية الهندية لاسيما وأن تلك العمالة تمثل مصدر مهم للفائدة الاقتصادية في توفير العملة الصعبة للدولة الهندية التي تسعى لديمومة نموها الاقتصادي القائم.

وقد تمت دراسة محددات العلاقات العربية الهندية والتي تمثلت بمحددين أساسيين وهما العلاقة الهندية الإسرائيلية والآثار الخطيرة المترتبة على هذه العلاقة وما تؤدي إليه من تراجع في حجم العلاقة الهندية العربية لاسيما وأن الدول العربية تدرك بأن إسرائيل تمثل خطرا رئيسا وأساسيا يواجه الأمن القومي العربي ومن ثم فأن قيام علاقة إسرائيلية هندية متينة سيؤدي بالنتيجة إلى كبح العلاقة الهندية العربية وبشكل يضر بمصالح الهند أولا والدول العربية ثانيا، كما وجدنا بان تولي حزب بهاراتيا جاناتا اليميني للسلطة في الهند وتبنيه لأساليب وسياسات عنصرية تجاه المسلمين في الهند وباكستان والتصعيدات الخطيرة لقيام حرب هندية باكستانية سيمثل تحدياً خطيراُ أمام التعاون العربي الهندي في المرحلة القادمة.

ومن خلال دراستنا السابقة نجد بأن هناك تحركاً هندياً واسعاً وكبيراً تجاه دول منطقة الخليج العربي التي تمثل المركز الامدادي الأول للطاقة في القرن الحالي وتبني الهند لسياسات مختلفة عما كانت عليه سابقا في مرحلة الحرب الباردة إذ كانت العلاقات العربية الهندية توصف بأنها أوثق علاقة تجمع الدول العربية بدولة أجنبية وذلك لمساندتها للقضايا العربية بيد أنه مع نهاية الحرب الباردة بدأت الهند بتبني

سياسات نفعية ومصلحيه تجلت بعلاقتها بإسرائيل لاسيما بعد وصول الحزب اليمني المتطرف إلى السلطة بيد إن حاجة الهند إلى نفط الخليج العربي والى استمرار وجود العمالة الهندية في المنطقة ستدفع بها إلى تبني سياسات تنسجم مع حجم وكمية المصالح الهندية في منطقة الخليج العربي في المرحلة القادمة.

الهوامش:

1. ينظر في : مايكل اوهانلون ، مواجهة متخيلة بين الصين والهند ، مجلة آفاق المستقبل ، العدد 3 ، يناير / فبراير 2010 ، ص86 .
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs

2. ينظر في : شياو جي شو ، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : المنافسة على مصادر الطاقة وآفاق التعاون ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص305 .

3. ينظر في : إبراهيم إسماعيل ، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي : إدارة المنافسة في السوق الأخطار والفرص ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص219 .

4. ينظر في : مجموعة باحثين ، حال الأمة العربية 2006–2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج ، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، آذار 2007 ، ص48 .

5. ينظر في : جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب: د. محمد توفيق البجيرمي ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص71 .

6. ينظر في : جيسون أ . كيرك ، اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية – الهندية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 82 ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص8 .

7. ينظر في : كوندليزا رايس ، إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من اجل عالم جديد ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 77 ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص11 .

8. ينظر في : حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي : التحديات وخيارات السياسات ، بحث منشور في كتاب : الخليج تحديات المستقبل ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص79 .

9. ينظر في : جور شادان داس ، النموذج الهندي ، بحث منشور في : نهوض الهند ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 67 ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص7–8 .

10 . ينظر في : سي أم بهاندراي ، الهند : السعي لضمان امن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص366–367 .

11. ينظر في : سي أم بهاندراي ، الهند : السعي لضمان امن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم ، المصدر السابق ، ص366–367 .

12 . ينظر في : ديتمر روذرموند ، الهند نهضة عملاق آسيوي ، ترجمة : مروان سعد الدين ، الإمارات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص91 .

13. ينظر في : سي أم بهاندري ، الهند : السعي لضمان امن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم ، مصدر سبق ذكره ، ص363–364 .

14. ينظر في : جور شادان داس ، النموذج الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص7 .

15. ينظر في : مايكل اوهانلون ، مواجهة متخيلة بين الصين والهند ، مصدر سبق ذكره، ص86 .

16. ينظر في : خالد لبابيدي ، التسلح الهندي بين التنازلات الأمريكية والإغراءات الروسية ، مجلة كلية الملك خالد ، العدد 95 ، 2008/12/1 .

http://www.kkmaq.gov.as/Detail.asp?InNewsItemID=297622

17 . ينظر في : ديتمر روزرموند ، الهند نهضة عملاق آسيوي ، مصدر سبق ذكره ، ص105 .

18. ينظر في : ديفيد تانكس ، الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي : تقويم مركز ، بحث منشور في كتاب : الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية ، إعداد : جاكلين ديفس ، شارلز بيري ، جمال سند السويدي ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص52 .

19 . ينظر في : ديفيد تانكس ، المصدر السابق ، ص55 .

20 . ينظر في : كريس سميث ، الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد 98 ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص16-17 .

21. ينظر في : تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ،بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص444 .

22. ينظر في : د. حميد ألجميلي ، استشراف موقع النفط العربي في اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، مجلة الموقف الثقافي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، العدد 18 ، السنة الثانية ، 1998 ، ص6 .

23. نقلا عن : د. حافظ برجس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، تقديم : محمد المجذوب ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، 2000، ص89 .

24 . ينظر في : د.وليد خدوري ، عبد الله ألطريقي : الأعمال الكاملة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص732 .

25. ينظر في : د. إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الثانية ، 1985 ، ص739 .

26 . ينظر في : عدنان شهاب الدين ، الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واسيا والولايات المتحدة الأمريكية : عملية توازن تنطوي على التحدي ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص170 .

27. ينظر في : تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ،ص375 .

28 . ينظر في : لينا سريفاستافا ، ساكشي مروه ، اتول كومار ، ريتو ماتور ، براديب داديش ، التنمية الاقتصادية وأجندة الطاقة في الهند ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص455 .

29. ينظر في : جمال سند السويدي ، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان إمدادات الطاقة ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص33 .

30 . ينظر في : عبد الرزاق فارس الفارسي ، توقعات الطلب على البنزين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بحث منشور في كتاب : الطاقة في الخليج : تحديات وتهديدات ، مجموعة باحثين ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1997 ، ص191 .

31 . ينظر في : تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص377 .

32 . ينظر في : نان لي ، الجغرافيا السياسية وقوى السوق : العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص159.

33 . ينظر في : د. احمد البرصان ،العمالة العربية والآسيوية والأمن القومي العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 126 ، 1996 ، ص33 .

34 . ينظر في : د. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص50 .

35 . ينظر في : تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص443 .

36 . ينظر في : د. نايف علي عبيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الهندية حوافز متبادلة للتعاون ، صحيفة أوان ، 8/ 1 / 2010 . www.awan.com

37 . ينظر في : جاسجيت سنج ، تعزيز السلام في غرب آسيا : رؤية هندية ، بحث منشور في : النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 24 ، بلا تاريخ ، ص95 .

38 . ينظر في : حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي : التحديات وخيارات السياسات ، مصدر سبق ذكره ، ص80 .

39 . ينظر في : د. منعم العمار ، تحديات الأمن القومي العربي : حوار في المستقبل ، مجلة شؤون عربية ، العدد 77 ، آذار ، 1994 ، ص62 .

40 . ينظر في : افرايم انبار ، الوفاق الهندي الإسرائيلي ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 56 ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص7 .

41 . ينظر في : افرايم انبار ، المصدر السابق ، ص8 .

42 . ينظر في : محمد زيادة ، بعد أن أهملها العرب الهند في أحضان إسرائيل ، مجلة العصر الالكترونية ، 2004/7/7 .

http://www.alassr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5502

43 . ينظر في : نقولا ناصر ، عدم انحياز الهند على المحك والعرب غير مبالين ، مجلة العصر الالكترونية ، 2007/7/28 .

http://www.alassr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9203

44 . ينظر في : افرايم انبار ، الوفاق الهندي الإسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص30 .

45. ينظر في : خير الدين نصر عبد الرحمن ، آسيا مسرح حرب محتملة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 56 ،الطبعة الأولى ، 2001 ، ص76-77 .

46 . ينظر في : حسام الدين محمد سويلم ، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص158-159 .

47 . ينظر في : براهما تشيللاني ، سياسة الهند الخارجية في عالم متغير ، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت). www.aljazeera.net

48 . ينظر في : سي . راجا موهان ، الهند وميزان القوى ، بحث منشور في : نهوض الهند ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 67 ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص26 .

49 . ينظر في : سوميت جانجولي ، هل ستوقف كشمير نهوض الهند ؟ ، بحث منشور في : نهوض الهند ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 67 ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص57 .

50 . ينظر في : تلميذ احمد ،التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص406 .

51 . ينظر في : تلميذ احمد ،التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص408 .

52 . ينظر في : د. نايف علي عبيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الهندية حوافز متبادلة للتعاون ، مصدر سبق ذكره .

53 . ينظر في : ميكال هيربج ، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : المنظور الأمريكي ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص506 .

54 . ينظر في : كامل مبدر الكيلاني ، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات ، بحث منشور في كتاب : الخليج تحديات المستقبل ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص265 .

55 . ينظر في : تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص393-394 .

56 . ينظر في : روبرت كابلان ، المحيط الهندي مسرح الصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين ، إعداد : مروة نظير ، إسلام اون لاين .
http://www.islamonline.net

57 . ينظر في : تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ، مصدر سبق ذكره ، ص387 .

58 . ينظر في : ميكال هيربرج ، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : المنظور الأمريكي ، مصدر سبق ذكره ، ص508 .

المصادر

أولا / الكتب العربية :-

1. إبراهيم إسماعيل ، سياسات منتجي الطاقة في الخليج العربي : إدارة المنافسة في السوق الأخطار والفرص ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008.

2. تلميذ احمد ، التنافس العالمي على موارد الطاقة : المنظور الهندي ،بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

3. جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية ، تعريب: د. محمد توفيق البجيرمي ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، 2003 .

4. جمال سند السويدي ، الاقتصادات المزدهرة والسباق لضمان إمدادات الطاقة ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

5. حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ، موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي : التحديات وخيارات السياسات ، بحث منشور في كتاب : الخليج تحديات المستقبل ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2005 .

6. : حسام الدين محمد سويلم ، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2003 .

7. ديتمر روذرموند ، الهند نهضة عملاق آسيوي ، ترجمة : مروان سعد الدين ، الإمارات ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، 2008 .

8. ديفيد تانكس ، الاتجاهات الرئيسية في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل وآثارها المحتملة على توازن القوى في منطقة الخليج العربي : تقويم مركز ، بحث منشور في كتاب : الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية ، إعداد : جاكلين ديفس ، شارلز بيري ، جمال سند السويدي ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2000 .

9. د. إسماعيل صبري مقلد ، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الثانية ، 1985 .

10. د. حافظ برجس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، تقديم : محمد المجذوب ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، 2000 .

11. د. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 .

12. د.وليد خدوري ، عبد الله ألطريقي : الأعمال الكاملة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 .

13. سي أم بهاندراي : الهند : السعي لضمان أمن الطاقة دعما لنمو اقتصادي ضخم ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

14. شياو جي شو ، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : المنافسة على مصادر الطاقة وآفاق التعاون ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

15. عبد الرزاق فارس الفارسي ، توقعات الطلب على البنزين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بحث منشور في كتاب : الطاقة في الخليج : تحديات وتهديدات ، مجموعة باحثين ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 1997 .

16. عدنان شهاب الدين ، الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واسيا والولايات المتحدة الأمريكية : عملية توازن تنطوي على التحدي ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008.

17. كامل مبدر الكيلاني ، الاقتصاد العراقي بين الطموحات والتحديات ، بحث منشور في كتاب : الخليج تحديات المستقبل ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2005 .

18. لينا سريفاستافا ، ساكشي مروه ، اتول كومار ، ريتو ماتور ، براديب داديش ، التنمية الاقتصادية وأجندة الطاقة في الهند ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

19. مجموعة باحثين ، حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج ، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، آذار 2007 .

20. ميكال هيربج ، مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : المنظور الأمريكي ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

21. نان لي ، الجغرافيا السياسية وقوى السوق : العواقب السياسية لمحدودية الإمدادات ، بحث منشور في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية : التنافس على موارد الطاقة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2008 .

ثانيا / البحوث والدراسات :-

1. افرايم انبار ، الوفاق الهندي الإسرائيلي ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 56 ، الطبعة الأولى ، 2005 .

2. جاسجيت سنج ، تعزيز السلام في غرب آسيا : رؤية هندية ، بحث منشور في : النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 24 ، بلا تاريخ .

3. جور شادان داس ، النموذج الهندي ، بحث منشور في : نهوض الهند ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 67 ، الطبعة الأولى ، 2008 .

4. جيسون أ . كيرك ، اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية – الهندية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 82 ، الطبعة الأولى ، 2009 .

5. خير الدين نصر عبد الرحمن ، آسيا مسرح حرب محتملة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 56 ،الطبعة الأولى ، 2001 .

6. : د. احمد البرصان ،العمالة العربية والآسيوية والأمن القومي العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 126 ، 1996 .

7. د. حميد ألجميلي ، استشراف موقع النفط العربي في اقتصاد القرن الحادي والعشرين ، مجلة الموقف الثقافي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، العدد 18 ، السنة الثانية ، 1998 .

8. د. منعم العمار ، تحديات الأمن القومي العربي : حوار في المستقبل ، مجلة شؤون عربية ، العدد 77 ، آذار ، 1994 .

9. سي . راجا موهان ، الهند وميزان القوى ، بحث منشور في : نهوض الهند ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 67 ، الطبعة الأولى ، 2008 .

10. سوميت جانجولي ، هل ستوقف كشمير نهوض الهند ؟ ، بحث منشور في : نهوض الهند ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 67 ، الطبعة الأولى ، 2008 .

11. كريس سميث ، الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة محاضرات الإمارات ، العدد 98 ، الطبعة الأولى ، 2006 .

12. كوندليزا رايس ، إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من اجل عالم جديد ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 77 ، الطبعة الأولى ، 2008 .

ثالثا / شبكة المعلومات (الانترنيت) :-

1. براهما تشيللاني ، سياسة الهند الخارجية في عالم متغير ، الجزيرة نت .

www.aljazeera.net

2. خالد لبابيدي ، التسلح الهندي بين التنازلات الأمريكية والإغراءات الروسية ، مجلة كلية الملك خالد ، العدد 95 ، 2008/12/1 .

http://www.kkmaq.gov.as/Detail.asp?InNewsItemID=297622

3. د. نايف علي عبيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الهندية حوافز متبادلة للتعاون ، صحيفة أوان ، 8/ 1 / 2010 .

www.awan.com

4. روبرت كابلان ، المحيط الهندي مسرح الصراع الدولي في القرن الحادي والعشرين ، إعداد : مروة نظير ، إسلام اون لاين .

http://www.islamonline.net

5. مايكل اوهانلون ، مواجهة متخيلة بين الصين والهند ، مجلة آفاق المستقبل ، العدد 3 ، يناير / فبراير 2010 .

http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs

6. محمد زيادة ، بعد أن أهملها العرب الهند في أحضان إسرائيل ، مجلة العصر الالكترونية .
http://www.alassr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5502
7. نقولا ناصر ، عدم انحياز الهند على المحك والعرب غير مبالين ، مجلة العصر الالكترونية .
http://www.alassr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9203